المبتدأ والخبر تعاريفهما وأحكامهما

أولاً: تعريف المبتدأ والخبر

المبتدأ لغةً: من ابتدأ , قال ابن فارس (ت395هـ): ((الْبَاءُ وَالدَّالُ وَالْهَمْزَةُ مِنِ افْتِتَاحِ الشَّيْءِ، يُقَالُ: بَدَأْتُ بِالْأَمْرِ وَابْتَدَأْتُ، مِنَ الِابْتِدَاءِ)), والمبتدأ في الاصطلاح: هو الاسم المرفوع المجرَّد عن العوامل اللفظية للإسناد, نحو: (الطقسُ مشمسٌ).

والمبتدأ اصطلاحا: هو الاسم المجرَّد عن عامل لفظي, كـ(قام, وكان, ولعل), والتجرَّد عنه إما: لفظًا كـ(زيد قائم), (وأن تصوموا خير لكم) أو حكما: نحو: (بحسبك درهم), و(ربَّ رجل عالم أكرمته) مما هو مجرور بحرف زائد أو في حكمه.

الخبر لغة: الخَبر واحد الأَخبارِ, ونقول: أَخبرتُه بكذا, وخَبَّرتُه، بمعنى واحد.

والخبر اصطلاحا: الْخَبر ما أسند إِلَى الْمبتَدَأ, وهو عامله في الْأَصح.

أ_ شروط المبتدأ: معنى هذا أنه يشترط للمبتدأ ما يلي:

1) أن يكون اسماً.
2) غير مسبوق بعامل لفظي كـ(الأفعال الناسخة، الحروف الناسخة)، فإذا سبق تجرد من الابتداء وأصبح اسماً لكان أو إن أحد أخواتهما.
3) أن يكون في تركيب إسنادي فالمبتدأ مسند إليه حدث ما أو فعل ما، مثال ذلك: محمد مجتهد، محمد مسند إليه فعل الاجتهاد.

ب – أنواع الأسماء التي تقع مبتدأ:

1 – أسماء صريحة نحو: محمد، خالد, زيد، الكتاب، القمر, العلم، القيام، القعود ...

2 – أسماء مؤولة نحو: (أن تذاكر خير لك) أي: مذاكرتك خير لك, فـ(أن تذاكر) : مبتدأ ولكنه؛ ليس اسماً صريحاً مذكور مباشرة, بل اسماً مؤولاً، أو بمعنى آخر:

مصدراً مؤولاً؛ لدخول (أن)المصدرية على الفعل المضارع (تذاكر)، فيتأول منهما مصدر يقع مبتدأ وتقدير الكلام: (مذاكرتك خير لك)، فلما تأول من أن + الفعل المضارع مصدر، والمصدر اسم قيل إن (أن تذاكر) في موضع رفع مبتدأ.

ونحو: قوله تعالى: ﭽ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﭽ (البقرة: ١٨٤)، فالمبتدأ هنا هو المصدر المؤول من (أن+ الفعل المضارع (تصوموا)) تقديره: (صيامُكم خير لكم).

فالإعراب: (أن): حرف مصدري ناصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب, (تصوموا): مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل, والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه في محل رفع خبر مقدم، خير: مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

ج – الابتداء بالنكرة ومسوغاته

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ومن هنا قرر النحاة أنه: لا يجوز الابتداء بالنكرة؛ مجهولة الحكم على المجهول لا يفيد, فالمبتدأ مسند إليه حدث ما أو محكوم عليه بحكم ما، فإذا كان المسند إليه مجهولاً, فكيف نخبر عنه أو نحكم عليه بحكم ما وهو غير معلوم لدى السامع.

ومن مسوغات الابتداء بالنكرة:

1 – الدلالة على العموم.

2 – الدلالة على النصوص.

فإذا دلت النكرة على العموم أو الخصوص؛ خرجت من حيز المجهول المطلق إلى معلوم مقيد, إما يكون النكرة عامة في جنسها أو خاصة في جنسها، وتتحقق الدلالة على العموم أو الخصوص بدخول أدوات أو مقيدات على النكرة.

من أمثلة الدلالة على العموم:

نحو: (ما رجل في الدار), ونحو:(أإله مع الله).

(رجل ، وإله) نكرات وقعت في أول الجملة فهي مبتدآت، والذي أجاز الابتداء بها دخول أداة النفي في المثال الأول، ودخول أداة الاستفهام في الثاني, وكأن المعنى أصبح عاماً هنا إذ المراد: نفي وجود جنس الرجال في الدال نفياً عاماً فلا رجل ولا اثنان ولا أحد ينتسب إلى جنس الرجال في الدار في قولنا: (ما رجل في الدار)، ونفي وجود شريك في الألوهية مع الله نفياً مطلقاً، إذ الاستفهام هنا دل على معنى الاستنكار لوجود شريك في الألوهية مع الله سبحانه وتعالى في قوله: (أإله مع الله), فنلحظ هنا أن النكرة دلت في المثالين على العموم، فلا رجل ولا إله مع الله أياً كان هذا الرجل وأيّا كان هذا الإله، والذي دل على المعنى دخول الاستفهام والنفي.

ومن أمثلة الدلالة على النصوص:

نحو: (ولعبد مؤمن خير من مشرك), ونحو: (خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة).

فـ(عبد, وخمس), نكرتان وقعتاً مبتدأ في المثالين، والذي جوز الابتداء بالنكرة هو دلالتها على الخصوص، والذي أفاد الخصوص في المثال الأول هو: وصف النكرة أو مجيء النكرة موصوفة، فليس أي: عبد خيرُ, بل هو عبد مؤمن، الأمر ذاته في المثال الثاني؛ فالذي دلَّ على الخصوص فيه, هو مجيء خمس مضافة إلى صلوات، فالإضافة منحت النكرة قيداً خاصاً أو فائدة معنوية أخرجتها من المجهول إلى معلوم ما قيد.